1

الطابور الخامس في إسرائيل

إن ما تدعو الحاجة إليه هو رد فعل قاس وشديد. إننا بحاجة إلى الدقة من حيث الزمن والمكان والإصابات. فإذا كنا نعرف الأسرة [فإنه يتعين علينا] أن نضرب بلا رحمة، بمن في ذلك النساء والأطفال. وإلا فإن رد الفعل سيكون غير مجدٍ. ففي المعركة لا حاجة للتمييز بين المذنب والبريء.

ديفيد بن غوريون (1948)[1]

يجب أن تكون طلباتنا معتدلة ومتوازنة، وأن تبدو معقولة. لكن يجب أن تنطوي في الواقع على شروط تضمن مواجهتها بالرفض من جانب العدو. ثم يجب علينا المناورة والسماح له بأن يحدد موقعه، ويرفض تسوية تقوم على أساس موقف ينطوي على حل وسط. ثم يتعين علينا نشر طلباته على أنها تنطوي على تطرف غير معقول.

يهوشافات هاركابي، رئيس المخابرات الإسرائيلية السابق(1973) [2]

يجب أن تكون إسرائيل مثل كلب مسعور، أخطر من أن يتم إزعاجه.

موشي دايان (دون تاريخ)[3]

كان منظر محمود يازباك يبدو متجعداً مثل علبة السجائر الملقاة التي يدخنها بشراهة. لم يكن المحاضر في التاريخ في جامعة حيفا أكثر شحوباً ونحالة مما كنت أذكر عند لقائنا الأخير قبل تسعة

شهور فقط بل كان يفتقر إلى حدة فكره السابق وجاذبيته السلسلة. لقد بدا وهو جالس في منزله في إحدى ضواحي الناصرة كطيف لما كان عليه سابقاً.

بين اجتماعينا كانت الأحداث في الشرق الأوسط قد اتخذت منحى مثيراً نحو الأسوأ. ففي 28 سبتمبر 2000 قام زعيم الليكود في ذلك الوقت، آرييل شارون، بزيارة إلى المدينة القديمة في القدس، وهي كان مقدس بالنسبة لليهود والعرب على السواء. كانت الزيارة مصممة لتكون لتثير أقصى درات الغضب: لقد سار شارون، وهو رجل طارت شهرته خلال العالم العربي بأنه مهندس اجتياح لبنان في1982 والجنرال الذي أشرف على مذبحة آلاف المدنيين الفلسطينيين من قبل الميليشيات المسيحية اللبنانية في مخيمات اللاجئين في بيروت، إلى ساحات المساجد المعروفة باسم الحرم الشريف يدعمه أكثر من 1000 من رجال الأمن والشرطة المسلحين. وكان مسرح زيارته قبة الصخرة المذهبة المعروف عنها أنها المكان الذي صعد منه النبي محمد إلى السماء على سلّم من نور وتلقى من الله أمر أتباعه بالصلاة.

مع أن إسرائيل قامت في حرب الأيام الستة عام 1967 باحتلال القدس الشرقية وضمها إليها لاحقاً، بما في ذلك المدينة القديمة، إلا أنها وعدت بأن تترك السيطرة على المساجد بيد سلطة رجال الدين المسلمين الحصرية، عبر وقف ديني أشرف على الأماكن المقدسة الإسلامية خلال مئات السنين. غير أن الزعماء الإسرائيليين قاموا عبر العقود الثلاثة اللاحقة بشدة متزايدة بتأكيد حق ملكية بلدهم

لهذا الموقع، مستندين في إدعائهم السيادة على الفرضية التي مفادها أن الحرم المقدس مبني على تلة صغيرة كانت فيما مضى مكان المعبدين الأول والثاني، اللذين بناهما سليمان وهيرودوتس على التوالي. وقد تم تدمير المعبد الأول قبل 2000 سنة، ولم يبق سوى جدار يعرف باسم الحائط الغربي، لكن جبل المعبد ـ كما هو معروف لدى اليهود ـ أصبح المركز الرمزي الرئيسي لاهتمام السياسيين الإسرائيليين الذين يقاتلون الفلسطينيين من أجل السيطرة على القدس. فهم يطالبون بأن يعطى اليهود حق الوصول إلى ساحة الحرم الشريف مخالفين بذلك قروناً من القرارات الصادرة عن الحاخامات بأنه محظور على اليهود بموجب الهالاخا (القانون الديني) أن يخطو في أي مكان على الجبل[4].

إن دافع الزعماء الإسرائيليين هو سياسي بشكل رئيسي: فمن خلال التركيز على أهمية ملكية اليهود لجبل الهيكل، فإن إسرائيل تعزز سيطرتها استعداداً لليوم الذي قد تضطر فيه إلى التفاوض مع الفلسطينيين حول تقاسم الأسلاب مستقبلاً في القدس وبقية الأراضي المحتلة. وقد وجد السياسيون الإسرائيليون دعماً قوياً لدى أعداد الأصوليين المتزايدين من اليهود، لا سيما الحركات التي تؤمن بالمسيح المنتظر بين المستوطنين، الذين يريدون أن يتم تدمير مجموعة المساجد لتفسح المجال لهيكل ثالث يبشر بمجيء المسيح. وقد تم عبر السنين اكتشاف عدة مؤامرات لتدمير الجبل من قبل منظمات أمنية إسرائيلية[5]. ونالت إسرائيل المزيد من الدعم لطموحاتها في المدينة

القديمة من قبل جماعة الصهيونيين المسيحيين الكبير في الولايات المتحدة والأصوليين الإنجيليين الذين يصغي إليهم الرئيس بوش وشخصيات كبيرة أخرى في إدارة واشنطن[6].

أما الفلسطينيون، ومعظمهم تحبسهم الجدران الإسرائيلية والسياجات ونقاط التفتيش وحالات منع التجوال الذي فرض على البلدات والقرى في الضفة الغربية وغزة، فإنهم لا يستطيعون الوصول إلى مدينة القدس القديمة، لكنهم يهفون إليها، كما يهفون إلى الأماكن المقدسة الإسلامية، والمسيحية وإلى الدخل والاعتبار اللذين ستجلبهما تلك الأماكن لعاصمة دولتهم القادمة. لذا فقد أصبح الموقع الذي تبلغ مساحته 35 أكراً أكثر قطعة متنازع عليها من الأرض في صراع هو في الأصل على إدعاءات عقارية. لقد حول الإسرائيليون والعرب على حد سواء مدينة القدس القديمة إلى رمز وطني قوي، كل منهما يطالب بها كعاصمة: في حالة إسرائيل، لدولة ذات حدود موسعة يرفض العالم حتى الآن الاعتراف بها؛ وفي حال الفليطسنسسن، لدولة منكمشة دأبت اسرائيل على الوقوف في وجه ولادتها.

مأزق كامب ديفيد بشأن القدس

سنحت الفرصة لإنهاء الورطة في يوليو 2000 عندما استضاف الرئيس بيل كلينتون محادثات «حاسمة» بين اسرائيل والفلسطينيين في منتجع كامب ديفيد. كان رئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود باراك قد دعا لإجراء مفاوضات كطريقة لكسر جمود وتيرة عملية أوسلو. كان

يرغب في التوسط في التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي مع الفلسطينيين حول كافة القضايا الرئيسية المعلقة في الصراع، بما في ذلك الأمن والحدود والمستوطنات واللاجئون والقدس. وكان الفلسطينيون يأملون بأن تكون نتيجة هذه المفاوضات إقامة دولة فلسطينية. على أن الكثيرين من المشاركين في المفاوضات رأوا أن إسرائيل جعلت السيطرة على القدس الشرقية، بما في ذلك المدينة القديمة، أكبر العقبات. كان باراك يأمل بإقناع ياسر عرفات بأن يقبل أبو ديس، وهي قرية فلسطينية تقع بالقرب من القدس، عاصمة له يعيد تسميتها القدس. وعندما اتضح أن ياسر عرفات لن يقبل ولا يرضى بـ «حكم ذاتي وظيفي» في المدينة القديمة ـ مسئوليات الشرطة وجمع القمامة ـ دون سيادة فعلية، تصلب في موقفه. وكما أورد مارتن إينديك، سفير الولايات المتحدة في إسرائيل، «غرقت المحادثات جراء قضية القدس»[7].

بعد أربعة عشر يوماً انهارت محادثات كامب ديفيد. وفيما عاد الطرفان صفري اليدين، ألقى الإسرائيليون اللوم على عرفات. فقد قال باراك إن الزعيم الفلسطيني رفض عروضه «السخية» وبذلك فقد كُشِف الغطاء عنه بأنه ليس شريكاً في السلام. وقد دعم الأمريكيون التهم الإسرائيلية. وظل التوتر بين الفلسطينيين، الذين شعروا بأنهم سلبت منهم دولتهم من قبل الجانب الأقوى، والإسرائيليين الذين أدعوا بأنه لم يعد يوجد أحد يتحدثون معه، في حالة غليان طيلة الصيف.

غير أن الاتصالات بين الطرفين تواصلت في الخريف رغم أنه لم يتم إحراز أي تقدم. وبحلول ديسمبر 2000، فيما كان باراك يواجه انتخابات وشيكة كان من المتوقع ان يخسرها وكان كلينتون ينتظر الأيام الأخيرة من رئاسته، جمع الفريق الأمريكي الطرفين للقيام بمحاولة أخيرة للتوصل إلى إتفاق سلام. قرأ الرئيس الأمريكي أساساً تبنى عليه اتفاقية، وهو ما أصبح يعرف بـ «بارمترات (نطاقات) كلينتون». ومرة أخرى جعل باراك من قضية القدس عقبة كأداء لا يمكن التغلب عليها. وقد أورد موشي أميراف، مستشار باراك الرئيسي بشأن القدس، أن رئيس الوزراء الإسرائيلي أصر على وصف ساحة الحرم الشريف، بما في ذلك مناطق المسجد، بأنها «قدس الأقداس» وهي تسمية كان اليهود يطلقونها على الحرم الداخلي الصغير للهيكل الذي لا يعرف موقعه وحيث لا يسمح إلا لكبير الكهنة بالدخول إليه. كان باراك أول زعيم إسرائيلي يستخدم هذه التسمية. وأشار أميراف لاحقاً إلى أن باراك اختار «نسف» المفاوضات جراء الإصرار على موقفه الصلب الذي لا يقبل أي حل وسط[8].

كانت الغاية من احتلال شارون القصير والذي استرعى الانتباه بشكل كبير للساحة عشية محادثات كامب ديفيد، إرسال رسالة إلى الفلسطينيين وإلى العالم بشأن من الذي يسيطر على الموقع المقدس في خاتمة المطاف. كما كان الغرض أن يبين شارون للجمهور الاسرائيلي أنه، خلافاً لباراك، غير مستعد للتنازل عن السيادة على

الجبل بأي ثمن[9]. قال شارون: «إن جبل الهيكل هو أقدس مكان، وهو الأساس الذي يقوم عليه الشعب اليهودي وأنا لا أخشى أعمال الشغب التي يقوم بها الفلسطينيون»[10].

كان رد فعل الفلسطينيين على زيارة شارون أمراً متوقعاً؛ وفي الواقع، كان متوقعاً لدرجة أن الزعماء الفلسطينيين، بمن فيهم ياسر عرفات ورئيس شرطة القدس يائير بيتزحاكي والمسئولون الأمريكيون، جميعهم قد حذروا باراك بشأن منعها[11]. لكن نصيحتهم لم تجد آذاناً صاغية الرئيسية. ومع أنه جرت مناوشات على نطاق ضيق بين الفلسطينيين وقوات الأمن الاسرائيلية أثناء زيارة شارون، إلا أنه في اليوم التالي، في 29 سبتمبر، أصبح العنف أسوأ بكثير. فعندما تجمع الفلسطينيون في الحرم الشريف لصلاة الجمعة لإظهار قوتهم، أعد باراك ووزير الأمن العام شلومو بن آمي العدة لمواجهة حازمة. فقد نشرا عدداً كبيراً من رجال الشرطة ووضعا وحدة قناصة خاصة لمواجهة الإرهاب في موقع يشرف على الموقع. وعندما بدأ الشبان الفلسطينيون يرمون الحجارة على صفوف قوات الأمت المتراصة فتحت الشرطة النار مستخدمين الرصاص المطاطي والذخيرة الحية، وقتلوا أربعة فلسطينيين على الأقل وجرحوا 200 آخرين[12]. وقد اعترف رئيس شرطة إسرائيل، يهودا ويلك لاحقا بأن القناصة أطلقوا النار على جمهرة المتظاهرين، وهو ما أكده الأطباء الذين صرحوا بأن ثلاثة من الذين ماتوا قتلوا برصاص حي[13]. كانت الصدامات العنيفة

إيذاناً باشتعال غضب الفلسطينيين واندلاع الانتفاضة، وهي ثورة قام بها عامة الشعب وانطلقت من القدس إلى الضفة الغربية وغزة ـ وأخيراً إلى اسرائيل ذاتها.

نشأ حزن محمود يازباك من نفس المصدر الذي انبثق منه حزن آلاف الأسر الفلسطينية الأخرى التي فقدت أحبابها الذين قتلتهم رصاصات وقنابل اسرائيلية في الأيام والشهور والسنوات التي تلت زيارة شارون. أما يازباك، فقد كان يندب ابن أخيه الشهيد، وسام، الذي كان في الخامسة والعشرين، والذي قتل في ليلة 8 أكتوبر2000 داخل إسرائيل في مدينة الناصرة.

كان وسام الذي يعمل في البناء ويدرس إدارة الأعمال في أوقات فراغه يستعد للزواج بعد شهر.

في أيام الانتفاضة الأولى تركز انتباه العالم على الأحداث الوحشية التي تجري في الأراضي المحتلة، حيث كان العشرات من الفلسطينيين غير المسلحين يقتلون ببنادق الجنود الاسرائيليين. وكما بينت الأرقام التي أوردتها جماعة حقوق الإنسان الاسرائيلية بتسيليم، فقد قتل الجيش حوالي ثلاثة أرباع الفلسطينين من أصل الـ 230 في الأراضي المحتلة في الشهرين الأوليين للانتفاضة في اشتباكات لم يستخدم فيها الفلسطينيون أي إطلاق للنار[14]. وكان ثلث الذين قتلوا قاصرين دون سن الرشد. ومعظم الآخرين كانوا شباناً مسلحين بالحجارة والمقاليع ويواجهون قناصة ودبابات وحوامات أباتشي تعمل

داخل الأراضي المحتلة. ولم يقتل سوى 24من قوات الأمن الفلسطينيين خلال تلك الفترة. ولكن لاحقاً، ومع ارتفاع عدد القتلى في البلدات والقرى الفلسطينية فقد جذبت المواجهات مع الجيش الايرائيلي بشكل متزايد قوات الأمن الفلسطيني والفصائل المسلحة. وتم إطلاق موجة من الهجمات الانتحارية ضد أهداف مدنية اسرائيلية اعتباراً من يناير 2001[15] هذا كله أوجد انطباعاً في اسرائيل والخارج أن الانتفاضة حرب بين جيشين متقابلين وإن كانا غير متعادلين.

وقد أتاح ارتفاع عدد القتلى من الجانب الاسرائيلي، وإن كان هذا العدد لا يقارن بعدد القتلى الفلسطينيين، للإسرائيليين الفرصة لتصوير الانتفاضة بأنها هجمات تم التخطيط الجيد لها ضد الدولة اليهودية، بقيادة قوات الأمن الفلسطينية بتوجيه من ياسر عرفات ذاته. بل إن المسئولين الاسرائيلين ذهبوا إلى ابعد من ذلك: فقد جادلوا بأن الزعيم الفلسطيني كان يأمل في كامب ديفيد في استخدام أسلحة ديمغرافية، لاسيما الإصرار على حق العودة للاجئين الفلسطينيين، لتدمير إسرائيل كدولة يهودية وتحويل المنطقة برمتها إلى «فلسطين الكبرى». وزعموا أنه عندما فشل في كامب ديفيد، عاد إلى الخطة ب وأطلق الانتفاضة المسلحة[16]. ثم زعم باراك ذاته نفس تلك الادعاءات. فقد جادل في مقابلة مع المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس في 2002 أن الانتفاضة "كان مخططاً لها مسبقاً ومعدة

مسبقاً. أنا لا أعني أن عرفات كان يعلم بأنه في يوم معين في سبتمبر [سوف تبدأ ...] لم تكن دقيقة، مثل هندسة الحاسوب، لكنها بالتأكيد كانت على مستوى التخطيط لخطة كبيرة»[17].

كتب أحد كبار المشاركين في مفاوضات كامب ديفيد روبرت مالي، المستشار الخاص للرئيس بيل كلينتون بشأن الشؤون العربية ـ الإسرائيلية مقالات مطولة يفضح فيها الرواية الاسرائيلية للمحادثات وتفسيرها للإنتفاضة[18]. لكن تكذيب الرواية الاسرائيلية ـ التي لقيت قبول العالم بأسره تقريباً إلا في وقت متأخر جداً، أي بعد حوالي أربع سنوات من اندلاع الانتفاضة.

الجنرال مالكا يفضح أساطير إسرائيل حول الانتفاضة

في يونيو 2004، خرج أحد كبار ضباط الجيش في إسرائيل، الجنرال آموس مالكا، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، عن صمته وكشف النقاب عن أن التقييم المتداول عن انخراط عرفات في الانتفاضة والذي كان السياسيون الإسرائيليون والجيش لا ينفكون عن التصريح به، لم يكن يستند إلى أي معلومات استخباراتية. بل كان عبارة عن مشاعر حدسية شخصية لمرؤوسه المباشر، آموس جيلاد، الذي كان المسئول عن جمع الاستخبارات في تلك الفترة. فقد صرح مالكا أن جيلاد قد تجاهل الاستخبارات المتوافرة وقال للسياسيين والعسكريين إما ما كان يعتقد به شخصياً أو ما كان يظن أنهم يريدون سماعه: أن عرفات ليس شريكاً في السلام

بل هو إرهابي مخطط لتدمير إسرائيل، إما عبر حرب ديمغرافية أو نضال مسلح[19]. وجادل مالكا أن الاستخبارات المتاحة كانت، في الواقع، توحي بعكس ذلك. وقال بأن عرفات كان على استعداد للتوصل إلى حل وسط مع إسرائيل ولكن ليس وفق الشروط التي طرحت عليه. وقد اضطر إلى ركوب غضب الجماهير الفلسطينية الذي اندفع بشكل غير متوقع، أي الانتفاضة، وذلك بعد فشل محادثات كامب ديفيد.

وقد دعم انتقادات مالكا المدمرة لجيلاد الكولونيل إيفرايم لافي، الذي كان يزود جيلاد بمعلوماته الاستخباراتية عن الزعماء الفلسطينيين. وأشار لافي إلى أنه "في الوقت الذي حذرنا فيه من صدام محتمل، فإننا لم نقل أبداً قبل اندلاع الصراع أشياء صريحة مثل «عرفات لا يريد تدبيراً ينطوي على دولتين بل يريد استئصال إسرائيل من خلال الديمغرافيا». وأضاف يقول: إن المفهوم السائد عن أن لعرفات هدفاً وحيداً ومطلقاً ـ إقامة «فلسطين الكبرى» ـ وأنه تعمد إطلاق الأعمال الحربية العامة، لا يوجد في أي من الأوراق التي تم إعدادها من قبل شعبة الأبحاث»[20]. وأشار لافي إلى أنه بدلاً من ذلك فإن الانتفاضة «بدأت من الأسفل، بنتيجة الغضب العارم الذي تراكم ضد إسرائيل وعرفات و[السلطة الفلسطينية]. لقد ركب عرفات الانتفاضة من أجل احتياجاته الشخصية[21].

بعد أن ذاعت تصريحات مالكا ولافي، اعترف ماتي شتاينبرغ، كبير المستشارين عن الشئون الفلسطينية في شين بيت، جهاز الأمن المحلي في إسرائيل، أنه توصل إلى ذات الاستنتاج. فقد صرح إلى هآرتس:

«لم تنشأ الانتفاضة عن قرار صدر من فوق؛ بل انتبثقت عن حالة نفسية اجتاحت الجمهور الفلسطيني. فقد شعر الفلسطينيون وكأنهم وصلوا إلى طريق مسدود جراء فشل قمة كامب ديفيد». وسخر شتاينبرغ من مزاعم جيلاد بأن عرفات كان يطمح إلى إقامة دولة فلسطينية عبر حرب استنزاف ديمغرافية. «لا يوجد، في واقع الأمر، ما يدعم هذا الزعم. لو أن عرفات ركز على العوامل الديمغرافية، لكان عليه الامتناع عن العملية الدبلوماسية ولكان انتظر الزيادة السكانية الطبيعية لتقوم بدورها، ولأن تدمر إسرائيل نفسها».

وقال شتاينبرغ أنه بدلاً من ذلك فإن عرفات كان يشارك رأي الجمهور الفلسطيني الذي مفاده أنهم في موافقتهم على التنازل عن مطالباتهم بالقسم الأعظم من فلسطين التاريخية فإنهم يقدمون تنازلاً ضخماً يتعين على إسرائيل أن تقدم تنازلاً مثله. «إن التفكير الفلسطيني هو ما يلي: نحن مستعدون لإقامة دولة في قطاع غزة والضفة الغربية، على مجرد 22 بالمائة من الوطن الفلسطيني. إن موافقتنا على حدود 1967 هو، بالنسبة لنا، تضحية لا تحتمل». فلم يكن أمام ياسر عرفات أي خيار في كامب ديفيد إلا الإصرار على أن يكون للدولة الفلسطينية المقترحة سيادة على الحرم الشريف (جبل الهيكل)، كما رأى شتاينبرغ.

> إن تثبيت الحقوق السيادية في جبل الهيكل ليس مجرد مسألة دينية أو رمزية: إنها، مسألة بقاء. إن دولة فلسطينية تسيطر على جبل الهيكل ستكون مصدر اهتمام، وسوف تجذب

ملايين الفلسطينيين؛ ستكون كحجر المغناطيس للسياح والحجاج. ولا يوجد مسلم واحد ـ حتى أكثر الناس تجرداً من الغيرية ـ يمكن أن يقبل بالسيادة الإسرائيلية على جبل الهيكل.

وبالنظر للطابع الدائم للتقييمات السياسية الإسرائيلية للصراع، كما قال شتاينبرغ، فإنه ينظر إلى المستقبل نظرة تشاؤم.

في ظروف مواجهة غير متكافئة، مواجهة بين إسرائيل الأقوى بكثير من الفلسطينيين، فإننا نتمتع بنفوذ حاسم على مجرى الأحداث. لذا، فإن تقييماً خاطئاً من جانب الطرف الأقوى يوجد واقعاً، يصبح نبوءة تحقق ذاتها. فكل من يعتنق هذا الموقف يخلص إلى أنه لا يوجد أي إمكان للتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين. هذه المقاربة تفرض خياراً واحداً على الفلسطينيين: فإما يستسلمون إلى ما تفرضه إسرائيل عليهم، أو يهبون لمقاومة ما تفرضه عليهم مهما كلفهم ذلك من ثمن... لقد أصبح الجمهور الفلسطيني يشعر بأنه لا يوجد ما يخسره. تلك هي خلفية انبثاق ثقافة الانتحاريين[22].

لقد كان لتقييمات جيلاد التي لا تستند إلى شيء للوضع الذي يواجه إسرائيل عواقب مخيفة بالنسبة للفلسطينيين، كما أشار المعلق رويفن بيداتزور:

هذا يفسر السبب الذي جعل الجيش الإسرائيلي يستخدم نيراناً قوية على نطاق واسع عندما اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة. وهذا يفسر سبب إطلاق

مليون رصاصة [إسرائيلية] في الأيام الأولى للإنتفاضة، مع أنه لم يكن يوجد مبرر عملياتي أو مهني لذلك. كان الغرض من ذلك هو توجيه ضربة ساحقة للفلسطينيين، ولا سيما إلى وعيهم. هذه لم تكن حرباً على الإرهاب، بل ضد الشعب الفلسطيني. لقد أسقط قادة الجيش الإسرائيلي وجهة نظرهم بشأن نوايا عرفات على المجتمع الفلسطيني برمته[23].

حروب موازية خاضها جيش وشرطة إسرائيل

لقد طغى الهجوم العسكري ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة في الأيام الأولى للانتفاضة على هجوم أقصر بكثير، لكنه لا يقل فظاعة، قامت به الشرطة الإسرائيلة داخل حدود إسرائيل. في الأسبوع الأول من أكتوبر 2000، قتل 12 من الفلسطينيين غير المسلحين وعامل زراعي من غزة بالرصاص وأصيب مئات آخرون بجروح في شمال إسرائيل من قبل الشرطة التي استخدمت كميات كبيرة من الرصاص المطاطي والرصاص الحي ـ وهي ذخيرة لم يكن من المفروض استخدامها ضد المتظاهرين، رسمياً على الأقل، داخل إسرائيل. وقد أوردت صحيفة معاريف الصادرة في 2 أكتوبر 2000 أن الشرطة الإسرائيلية وُضِعت على أعلى درجة من الاستعداد للطوارئ، «بام جيمل»، أي عملياً استعداداً للحرب، تمهيداً للتعامل مع المتظاهرين من العرب الإسرائيليين صبيحة العنف الذي مورس عند جبل الهيكل[24].

كان وسام يازباك من بين القتلى الثلاثة عشر داخل إسرائيل. وقد قتل معظمهم في الثلاثة أيام الأولى من أكتوبر حين اندفعوا من شوارع بلداتهم وقراهم للاحتجاج ضد الوحشية التي كان الجيش الإسرائيلي يستخدمها في التعامل مع الانتفاضة الفلسطينية. وقد جرت أول مظاهرات عربية داخل إسرائيل بعد ثلاثة أيام من زيارة شارون، في يوم الأحد الموافق 1أكتوبر، وهو يوم عطلة عامة بمناسبة السنة الجديدة الإسرائيلية. وقد أعلن الزعماء العرب المحليون إضراباً عاماً في ذلك اليوم، رغم قصر الوقت المتاح لهم، كما هي العادة، للقيام بتنظيم احتجاج مركزي في كل منطقة. بل تُرِك للجماعات أمر تنظيم مظاهراتهم. ففي 30 سبتمبر، في الليلة التي سبقت الإضراب، بثت الفضائيات العربية مشهد محمد الدرة البالغ من العمر 12 سنة وهو يرتجف من الخوف خلف أبيه فيما كان الاثنان واقعين تحت وابل من الرصاص الصادر من موقع عسكري إسرائيلي في غزة. بعد لحظات كان الصبي قد قتل.

عندما خرج المتظاهرون إلى شوارع مجتمعاتهم في اليوم التالي، كانوا يشعرون بمرارة شديدة. فقد قاموا في أماكن عديدة بمسيرات احتجاجية صاخبة؛ وفي مسيرات أخرى قاموا بإحراق العجلات في مداخل البلدات والقرى. وقد تضمن المشاركون، على الأقل في المراحل الأولى، لا الشبان الحانقين بل آباءهم وأمهاتهم أيضاً وزعماء الجماعات والمفكرين. كان الجميع يريدون إظهار التضامن مع شعبهم، الفلسطيني، وينفسوا عن مشاعر الإحباط جراء خمسة عقود من التمييز الإثني والاضطهاد داخل إسرائيل.

غير أن معظم اليهود الإسرائيليين لم يعتبروا الأحداث احتجاجات مشروعة مثلما كانت إلى حد بعيد بل كتمرد قومي ـ انتفاضة داخلية ـ كانت تهز أسس الدولة اليهودية. وكما وصف إيهود باراك نفسه الأحداث لاحقاً فإنها كانت مثل «الزلزال»[25]. وفي حين أن معظم الجمهور الإسرائيلي كان مستعداً سسيكولوجياً للاضطرابات الفلسطينية في الأراضي المحتلة، إلا أنه لم يكن مستعداً لتصور مثل هذه التعابير الواضحة عن السخط من جانب العرب الإسرائيليين. لذا فإن الجمهور اليهودي اعتبر أن الطريقة التي اختارت الشرطة أن ترد فيها على الاحتجاجات دليلاً كافياً على أنها كانت غير قانونية وأن الذين قتلوا يستحقون الموت.

في كثير من المناطق لم تكن استجابة الشرطة لمظاهرات الأقلية باحتوائها والانتظار حتى يهدأ الغضب العام، بل قامت باقتحام المجتمعات العربية مسلحين فقط بقنابل مسيلة للدموع والرصاص المطاطي والذخيرة الحية. كانت وحدات الشرطة تفتقر إلى أي من المعدات اللازمة للسيطرة على الحشود: مثل دروع الشغب وخراطيم المياه، وحتى مكبرات الصوت[26]. لقد دل تصرفهم على منطق التمييزالعنصري لدى الجهات الأمنية الإسرائيلية ولدى الحكومة، وهو منطق نشأ بعد عقود من اضطهاد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. كانت معدات أعمال الشغب زائدة عن الحاجة أمام أسلحة الشرطة لأن «أعمال الشغب العربية» تحتاج إلى وسائل أقسى بكثير في التعامل معها. من هذه النظرة، استطاع العرب الإسرائيليون فهم مجرد نفس نوع القوة المستخدمة ضد أبناء جلدتهم الفلسطينيين.

مثل هذه النظرة وجدت أبرز من يعبر عنها في شخص موشيه يعالون، رئيس الجيش الإسرائيلي خلال جزء كبير من الانتفاضة، والذي أجرت معه صحيفة هآرتس مقابلة في صيف 2002. عندما سئل كيف يعرِّف النصر بالنسبة لإسرائيل، أجاب قائلاً:

> الإدراك العميق جداً من جانب الفلسطينيين بأن الإرهاب والعنف لن يلحقا الهزيمة بنا ولن يجعلنا ننكفئ... فإذا لم ينطبع هذا [الدرس] في وعي الفلسطينيين والعرب فلن يكون هناك نهاية لطلباتهم منا... ذلك لن يؤثر على المنخرطين في الصراع العنيف فحسب، بل أيضاً على أولئك الذين وقعوا اتفاقيات معنا وعلى المتطرفين من بين العرب في إسرائيل. ولهذا فإن هذه المجابهة هامة. لقد حدثت مجابهة أكثر أهمية منذ حرب الاستقلال [في 1948، وهي التي أسفرت عن إنشاء إسرائيل في الوطن الفلسطيني] (27).

إن الطابع الذي ازداد سوءاً للمجابهة بين الشرطة والمحتجين غير المسلحين في أكتوبر 2000 سرعان ما أصبح محققاً لذاته. فقد وجد المواطنون العرب الذين تظاهروا ضد القمع العنيف المستخدم ضد الفلسطينيين من قبل الجنود الإسرائيليين في الأراضي المحتلة أنفسهم عرضة للهجمات في شوارع بلداتهم وقراهم من جانب الشرطة الإسرائيلية التي اعتمدت ذات الأساليب. وسرعان ما أدركوا أن موطانتهم لم تكن لتحميهم. فقد كان ينظر إليهم أولاً وقبل كل شيء

كعرب وبالتالي كأعداء. كان ذلك درساً أليماً، أظهر لهم مدى تدني وضعهم كمواطنين والتفكير العنصري للقوات الأمنية على طرفي الخط الأخضر الذي سمح بإطلاق تلك القوة المدمرة دون استفزاز يذكر.

ثقافة تمييز عنصري لدى القوات الأمنية

ليس من الصعب فهم جذور ذلك التمييز العنصري لدى الشرطة الإسرائيلية. فقوة الشرطة أبعد ما تكون عن تمثيل الجماعات التي تخدمها. فواحد من كل خمسة من السكان الإسرائيليين هم من الفلسطينيين ـ أكثر من مليون مواطن عربي ـ لكنهم مستبعدون كلياً تقريباً من الشرطة ومن الجيش. وفي الواقع، إن الخدمة في القوتين الأمنيتين مترابطة ترابطاً وثيقاً: يتوقع من الشرطة أن يكونوا قد أتموا خدمتهم في الجيش الممتد إلى ثلاث سنوات، وقد أتقنوا استخدام الأسلحة كجنود في الخدمة وأنهم تشربوا ثقافة البلد الحساسة أمنياً، بما في ذلك عدم ثقة عميقة بالعرب.

يقتضي القانون من معظم اليهود الخدمة في الجيش عند تخرجهم من المدرسة، وتختار نسبة منهم بعدئذ الانضمام إلى الصناعة الأمنية الضخمة في البلد، كجنود محترفين أو كحراس سجون أو كحراس أمن أو كرجال شرطة وضباط في الشرطة السرية شين بيت. ويضاف إليهم عدد من الدروز، وهم جماعة تعاملهم إسرائيل كمجموعة وطنية منفصلة عن سكان البلاد المسيحيين والمسلمين. وبالنظر لمعدلات البطالة العالية في جماعتهم، فإن

الكثيرين من الدروز يظلون بعدئذ في الخدمة كشرطة من درجة متدنية وحراس سجون، وهي أدوار اكتسبوا فيها سمعة مفادها أنهم مناهضون أشداء للعرب. على أنه لا يوجد تقديرات رسمية لعدد العرب من غير الدروز في قوات الأمن، مع أنه من المعروف أنها منخفضة بالفعل. وقد حدد أحد الأكاديميين العرب الإسرائيليين، روضا كنانة، الذي درس هذه الظاهرة عددهم، بما لا يزيد عن 5000، يخدمون في مختلف فروع قوات الأمن[28]. ويشغل معظمهم مراكز متدنية، ويخدمون عادة داخل الجماعات العربية المحلية. أما التمثيل العربي في أدوار صنع القرارات في قوات الأمن، مثلاً في مقار الشرطة الوطنية وفي الشين بيت، فإنه بحكم المعدوم.

والنتيجة هي أنه لا يوجد فرق يذكر بين «الثقافة الأمنية» للجيش وللشرطة. إن الأنماط العنصرية التي يجري تشجيعها وتعزيزها في سن سرعة التأثر خلال الخدمة العسكرية في الأراضي المحتلة لا تزول عندما ينضم معظم اليهود إلى قوة الشرطة. وبالنظر لأن الجماعات العربية لا تستطيع، نموذجياً، سوى الاستفادة من ثلث الشرطة المتاحة للمناطق اليهودية[29]، فإن معظم الضباط يلقون المواطنين العرب فقط عندما يتم استدعاؤهم كتعزيزات لتنفيذ سياسات قمعية وصدامية، مثل هدم المنازل أو تفريق المظاهرات. لذا، فإن موقف رجال الشرطة العاديين من الأقلية العربية يعكس إلى حد بعيد العقلية العسكرية الإسرائيلية.

لقد وصف ديفيد أنكونينا، الذي كان يقود وحدة شرطة خاصة نفذت تصرف الشرطة في عدة بلدات في الشمال في أوائل أكتوبر 2000، عمله كما يلي: "لدي رجالي المحاربون، ولدي قادة الفرق، وأقوم بتوجيه العمليات الحربية". 30وكما قال معلق إسرائيلي متمرس:

> لم يكن لدى الكثيرين من رجال الشرطة الذين جابهوا المواطنين العرب في أكتوبر أي خبرة في تفريق المظاهرات داخل الخط الأخضر ـ فقط في الأراضي أثناء خدمتهم العسكرية... لا يسع المرء تفادي الانطباع بأن بعض طرق التعامل مع المظاهرات الفلسطينية قد عبرت الخط الأخضر وأصبحت جزءاً من الإجراءات الموحدة لقوات الأمن في إسرائيل. وهذا يتضمن، على سبيل المثال، استخدام القناصة؛ وينفذون المبادئ التوجيهية لاستخدام الرصاص المطاطي ضد «المحرضين» والأشخاص الذين يحملون المقاليع، حتى حين لا يشكلون تهديداً مباشراً لرجال الشرطة، وإطلاق الرصاص المطاطي على الحشود دون التصويب إلى هدف معين أو عند ملاحقة المتظاهرين[31].

في أحد الأمكنة، قرب بلدة أم الفحم، القريبة من الضفة الغربية، تحولت الصدامات في اليوم الأول من الإضراب العام، في 1 أكتوبر، إلى عنف شديد عندما قامت مجموعة من الشبان العرب، كان بعضهم يخفون وجوههم بالكفيات، برمي الحجارة من أحد التلال على سيارات تسير على طريق وادي آرا وعلى وحدات للشرطة. وقد كانت العلاقات

بين الشرطة وسكان أم الفحم متوترة بشكل غير عادي منذ أن حدثت مواجهة عنيفة قبل سنتين. في سبتمبر 1998 كان قد تم استدعاء الشرطة لتنفيذ أمر بمصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية التي تخص أم الفحم في منطقة تعرف باسم الروحا كي يتم ضمها إلى ميدان رمي عسكري. لقد كان إنشاء ميادين رماية ومناطق عسكرية مغلقة أحد الذرائع الرئيسية التي تستخدمها إسرائيل لمصادرة الأرض من الجماعات العربية؛ و بعد ذلك بوقت قصير كان يحدث دائماً أن تعاد منطقتها للتطوير كيما يتم إقامة جماعات يهودية حصرية عليها. بهذه الطريقة تم نقل معظم الأرض العربية إلى الدولة ثم إلى مواطنين يهود. وخلال صدامات الروحا حاصرت الشرطة مدرسة أم الفحم الثانوية وأطلقت القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي على المباني وجرحت 400 من المقيمين المحليين، بمن فيهم العديد من الأطفال.

بعدما يقرب من سنتين، في 1 أكتوبر 2000، بدا أن الشرطة والمتظاهرين يقومون بتنفيذ أعمال غير منتهية. وقد لجأت الوحدات التي جاءت لتفريق الشبان ثانية بسرعة إلى إطلاق الرصاص المطاطي وأصابت المتظاهرين بجروح بالغة. ومع ازدياد عدد الشبان الذين انضموا إلى المجابهة مع الشرطة، فقد تدهور الوضع بشكل شديد وسريع. في إحدى النقاط استطاع الشبان إيقاف حافلة ركاب وأشعلوا النار فيها. فرداً على ذلك صعّدت الشرطة نيرانها. فقتل ثلاثة من الشبان برصاص الشرطة في وحول أم القرى في ذلك اليوم وجرح عشرات آخرون[32].

في اليوم التالي، الإثنين في 2 أكتوبر، قامت الجماعات العربية بمظاهرات كبيرة، هذه المرة احتجاجاً على الوفيات داخل بلدانهم وقراهم. فردت الشرطة بإظهار المزيد من القوة أيضاً ـ مثلما فعلوا تماماً في الحرم الشريف في القدس قبل بضعة أيام. ودون علم المتظاهرين، تم إحضار نفس الوحدة من القناصة المناهضين للإرهاب التي استخدمت في القدس إلى أم الفحم والناصرة، وهي أول مرة بتاريخ البلاد تم فيها نشر أولئك القناصة داخل إسرائيل. ومع الازدياد السريع للضحايا بين المتظاهرين، قام المتظاهرون بإشعال النار في محطات للوقود والبنوك والمؤسسات الأخرى ضمن بلداتهم وقراهم والتي اعتبروا أنها تخص الدولة. كانت هذه الصور التي التقطها المصورون الإسرائيليون هي التي ألقت في روع الجمهور الإسرائيلي الفكرة التي مفادها أن رجال الشرطة كانوا يدافعون دفاعاً مستميتاً ضد رعاع خطرين مخربين مصممين على الإطاحة بالدولة، وليسوا مواطنين ثار سخطهم جراء القوة المهلكة التي استخدمت ضد زملائهم المتظاهرين. بحلول المغرب في 2 أكتوبر كان ستة مواطنين فلسطينيين إما في عداد الموتى أو على وشك الموت، وجرح مئات آخرون، الكثيرون منهم كانت جراحاتهم خطيرة. 33وفي اليوم التالي، الثلاثاء، فيما هرع الزعماء العرب إلى القدس لمناشدة باراك وبن آمي سحب قواتهم الأمنية، قتل شابان آخران برصاص الشرطة في بلدتين في الجليل هما كفرماندا وكفر قانا، وجرح عشرات آخرون[34].

الاحتجاجات اليهودية تعامل بطريقة مختلفة

لم تكن الأقلية الفلسطينية وحدها التي خرجت إلى الشارع في إسرائيل عند بداية الانتفاضة. فقد بدأ المواطنون اليهود في أنحاء البلاد احتجاجاتهم العنيفة. ومع أنه قد تم توثيق هذه الظاهرة على نحو جيد إلا أنه لم يتم التعليق عليها سوى قليلاً. كانت دوافع المحتجين اليهود مختلفة، على ما يبدو؛ وكان آخرون قد شعروا بالصدمة جراء اختطاف ثلاثة جنود إسرائيليين خلال توغل من جانب ميليشيا حزب الله اللبنانية في الشمال تحت غطاء الانتفاضة؛ ومع ذلك فقد كان عدد أكثر يعارضون قرارات الحكومة التي اتخذتها مؤخراً والتي كانوا يعتقدون أنها المسئولة عن تشجيع توقعات الفلسطينيين. وقد أربك موقف باراك المتقلب الواضح إزاء مفاوضات كامب ديفيد نسبة كبيرة من السكان اليهود وعارضوا قيام إسرائيل بتوقيع صفقة مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، والتي كانوا يخشون أن تؤدي إلى التخلي عن المستوطنات وإلى انتقال القدس إلى السيطرة الفلسطينية.

كانت تال إيتلينغر وهي شرطية في شرطة الحدود، وهي قوة شبه عسكرية تعمل داخل إسرائيل وفي الأراضي المحتلة على السواء، جزءاً من الوحدة التي أرسلت لتفريق المظاهرات العربية في المدينة لاقديمة في القدس وأم الفحم، ولاحقاً، المظاهرات اليهودية في طبريا. وقد قالت لصحيفة يديعوت أهارانوت ما يلي:

> كانت أحداث طبريا الأكثر صعوبة. فقد قام مئات من اليهود الذين يمارسون أعمال العنف بإغلاق الطريق السريع ورمونا بقذائف المولوتوف. وكادوا يشعلون النار في إحدى مركباتنا،

ومن حسن الحظ فقط أننا تمكنا من إطفاء النار في الوقت المناسب... كان العنف يضارع ما حدث في أم الفحم. فقواعد الاشتباكات تنص على أن نطلق النار حين تلقى علينا قذائف المولوتوف. لكننا نتعامل مع أعمال الشغب التي يقوم بها اليهود بطريقة مختلفة. فعندما تندلع مظاهرة من هذا القبيل، من البديهي أن لا نحمل أسلحتنا معنا. تلك هي تعليماتنا. فكل ما استخدمناه هناك]في طبريا [هو الغاز المسيل للدموع[38].

وعلى نقيض طريقة التعامل مع الاضطرابات التي يقوم بها اليهود، فإن الشرطة تصرفت إزاء مظاهرات العرب الإسرائيليين بنفس القوة الفتاكة التي يجري استخدامها من قبل الجيش ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. وتبين أن حق مواطنة الأقلية الفلسطينية غير ذي صلة بالموضوع. فلم يقتصر الأمر على سقوط 13 من المتظاهرين العرب قتلى، بل أصيب ما لا يقل عن 500بجروح مختلفة)[39] من المؤكد تقريباً أن العدد يتجاوز ذلك حيث أن الكثيرين من الجرحى، الذين كانوا يخشون من إلقاء القبض عليهم إذا ذهبوا إلى المستشفيات، ذهبوا للعلاج لدى أطباء عرب من القطاع الخاص[40]. وفي كثير من المناطق كانت خدمة سيارات الإسعاف الوطنية، «ماغين ديفيد آدوم»، ترفض دخول البلدات والقرى العربية لمعالجة الجرحى. وفي حالة أحمد سيام الذي أصيب برصاصة قريباً من عينه اليسرى خلال المظاهرات في أم الفحم في 1 أكتوبر، فإن رفض خدمة سيارات الإسعاف قد يكون ساهم في وفاته، حسب رأي آفو أجاباريا، الطبيب المحلي الذي عالجه[41].

وقد انتشرت أيضاً قصص عديدة، بعد شهور من انتهاء المظاهرات، عن مهاجمة الشرطة للمواطنين العرب الذين كانوا يشكّون بأنهم اشتركوا بالمظاهرات. فقد تم اعتقال أكثر من 750 من المواطنين العرب في مداهمات قامت بها الشرطة واستمرت حتى أواخر ديسمبر[42]. وقد ورد في تقرير من منظمة حقوق السجناء الإسرائيلية «اللجنة العامة المناهضة للتعذيب» في إسرائيل أنه حصلت حالات مذهلة من إساءة معاملة المعتقلين العرب، بمن فيهم الأطفال، الذين كانوا يضربون ضرباً مبرحاً بالعصي وكعب البنادق ويربطون في أوضاع مؤلمة إلى الكراسي ويحرمون من الحقوق القانونية الأساسية، مثل الوصول إلى محامين. وكان أقرباء المعتقلين يتعرضون للهجمات. وخلصت لجنة مناهضة التعذيب إلى ما يلي: «إن وكالات تنفيذ القانون غارقة في التمييز العنصري المؤسسي»[43].

التغطية على موت وسام يازباك

عندما اجتمعت مع محمود يازباك للمرة الثانية، بعد خمسة شهور من «أحداث أكتوبر»، كما أصبحت تسمى، كانت الظروف التي أحاطت بموت وسام لا تزال موضع جدال عميق. فقد قُتِل وسام ورجل آخر من الناصرة بالرصاص يوم الأحد الموافق 8 أكتوبر، بعد أسبوع من الاشتباكات الأولى التي جرت بين الشرطة والمتظاهرين، عندما تم إخماد المظاهرات العربية في أنحاء الجليل بواسطة العنف الذي مارسته الشرطة. على أنه في حين أن المواطنين كانوا يندبون موتاهم

ويعالجون جراحهم، كان المواطنون اليهود يزدادون جرأة في تحديهم. ففي ليلة السابع من أكتوبر، هبطت مجموعة من بلدة الناصرة العليا اليهودية على الضواحي الشرقية للناصرة المجاورة لإلقاء الحجارة على السيارات والمباني العربية. وفي المساء التالي، عندما بدأت عطلة اليهود المقدسة «يوم الغفران» تجمع عدد أكبر بكثير من اليهود، بلغ عددهم عدة مئات، بمن فيهم الكثيرون الذين يحملون البنادق، في طرف البلدة العربية للمرة الثانية وأخذوا يلقون الحجارة على السيارات ويهددون بإشعال النار بالمباني ويترنمون بصيحات "الموت للعرب»[44]. وضجت المساجد في الناصرة بمكبرات الصوت وهي تدعو أهل الناصرة للدفاع عن المدينة. وبعد برهة قصيرة نشأ وضع ينطوي على الخطر بين الغزاة اليهود من الناصرة العليا وسكان الناصرة العرب. ووصلت الشرطة لتفريق الجماعتين؛ وتم في الأحداث اللاحقة قتل وسام يازباك وعمر عكاوي البالغ من العمر 42 سنة.

كان محمود يازباك يعرف جيداً ما حصل في تلك الليلة، وليس أقل ذلك لأنه كان قريباً من ابن أخيه خلال جزء كبير من مساء 8 أكتوبر على سفوح التلال المطلة على الناصرة. عندما تحدثت إليه، بعد بضعة شهور، لم تكن أي جهة رسمية قد سألته عن روايته للأحداث، لا الشرطة ولا وحدة تحقيقات الشرطة الخاصة التابعة لوزارة العدل، ماهاش. لقد تُرِك وحده يشعر بالمرارة إزاء سلوك الشرطة في تلك الليلة، وكيف أسيء عرضها في وسائل الإعلام العبرية. وقد رددت القصة الرسمية التي أوردها الصحفيون أن وسام يازباك وعمر

عكاوي قتلا برصاص أطلق من الجانب العربي. وقد تمثلت الأدلة على ذلك، حسب أقوال الشرطة، أنهم أصيبوا برصاص حي (كانت قوات لاشرطة تدعي أن أفرادها لم يستخدموا رصاصاً حياً في تلك الليلة، أو في أي وقت آخر خلال أحداث أكتوبر)، وأن الاثنين قد أصيبا في الظهر. كانت القصة التي روجتها الشرطة أن الاثنين قتلا وأن آخرين أصيبوا بجروح خطيرة من جراء رصاص طائش من شخص كان يقف خلفهم في الحشد[45].

كان ذلك هو ما خلُص إليه تحقيق الشرطة الداخلي بقيادة المفتش ديفيد بيل الذي، رغم التناقض الواضح في المصالح، قد طلب إليه موشيه والدمان، رئيسه في الناصرة، بأن يحقق في الوفاتين. لم يقم بيل بإجراء مقابلة مع والدمان، رغم أن ذلك الأخير كان هو الذي كان يقود العمليات، بل اكتفى باستجواب عدد صغير من رجال الشرطة الذين كانوا في الخدمة. وقد انتظر المحققون ثلاثة أيام قبل زيارة الموقع ولم يقوموا بجمع أي أدلة. و تم تسليم الخزانات الفارغة التي وجدها السكان المحليون إلى خبير في الطب الشرعي لكن هذا الأخير لم يكتب تقريراً ولم يدون حقيقة أن رصاصة واحدة على الأقل من الرصاصات كانت رصاصة حية. وقد أوضح بيل لاحقاً السبب الذي جعله يقرر تجاهل شهادة العرب. «أعرف من تجاربي أنهم ليسوا أكثر [الشهود] موثوقية. فهم يضيفون جميع أنواع الأشياء إلى الأحداث. فهم يحاولون تغطية مشاهد الجريمة. ولا حاجة لأن أقول المزيد[56].

أما محمود يازباك فقد كان لديه رواية مختلفة جداً عن رواية الشرطة وكان من شأن هذه الرواية أن تقبل بعد فترة طويلة كوصف دقيق لما جرى في ذلك المساء. وأعاد يازباك إلى الذاكرة شعوره بالصدمة في ليلة الثامن من أكتوبر، عندما وصل إلى ضواحي الناصرة، حيث وجد أن الشرطة لم تكن تحاول حماية السكان العرب الذين تعرضوا إلى هجوم من قبل الرعاع اليهود، بل إنهم لم يتخذوا موقفاً محايداً حيث أنهم تمركزوا بين الطرفين، لكن ظهورهم كانت إلى الغزاة اليهود وبنادقهم موجهة إلى الحشد من العرب المدافعين عن المدينة.

إن الحدود البلدية للناصرة والناصرة العليا مفصولة بطريق ذي اتجاهين. وكان يوجد في طرف البلدة اليهودية مركز للتسويق ذو أربعة أدوار حيث، حسب رواية عدة شهود، وضعت الشرطة قناصة كانت بنادقهم موجهة إلى السكان العرب. قال يازباك: «لم يكن مظهر الشرطة يدل على أنهم كانوا هناك لتفريق الرعاع اليهود، أو حتى لمنع الصدام، بل كانوا وكأنهم يدافعون عن اليهود، الذين كان البعض منهم مسلحين وقد عبروا الطريق لمهاجمتنا».

وقد طلبت الشرطة من سكان الناصرة العرب مغادرة المنطقة على الفور، رغم الاحتجاجات التي أبداها كبار الزعماء المحليين، بمن فيهم رامز جيرياسي، رئيس بلدية الناصرة، من أن الإنصاف يقتضي بأن تضمن الشرطة مغادرة اليهود الذين هاجموا المدينة أولاً. على أنه تم بعد المفاوضات إقناع الحشود العربية بالعودة إلى منازلهم. واتفق بعض من الشبان بمن فيهم وسام يازباك على تشكيل سلسلة بشرية

لحماية الحشود أسفل التل. وعندما أدار هو والمتطوعون الآخرون ظهورهم للشرطة سمعت رشة من الطلقات النارية صادرة من تلة رملية حيث كان يتمركز فريق من الشرطة. وقد سمع عدة شهود كانوا قريبين من الشرطة أمراً بفتح النار باللغة العبرية[47]. وبعد لحظات كان عدد من الشبان، الذين أصيبوا من الخلف، ممددين على الأرض بين الحياة والموت.

حسب رواية الدكتور نخلة بشارة، المدير الطبي لمستشفى الناصرة الإسكتلندي، الذي له صلاة تاريخية بجمعية أدنبرة الإسكتلندية، فإن وسام وصل إلى غرفة الطوارئ في حالة وفاة دماغية، وإلى جانبه كان يوجد أربعة من الشباب فاقدي الوعي حالتهم خطرة، كان نبض واحد منهم قد توقف وكذلك ضغط دمه. وكانوا جميعاً قد أصيبوا في ظهورهم وخرجت الرصاصات من الأمام، ولم يتم إنقاذهم إلا بعد إجراء عملية جراحية كبيرة جرى فيها فصل رئاتهم أو جزء منها. وقد خلص الدكتور بشارة إلى أن إصابتهم كانت بواسطة ذخيرة حية. أما في حالة وسام فإن الرصاصة التي أصيب بها من الخلف لم تخرج من الجانب المقابل؛ وقال الدكتور بشارة إنه استطاع لمس رصاصة مستقرة في دماغ وسام[48]. وقد تم على الفور نقل الجثمان إلى مستشفى رامبام في حيفا، حيث كان من المفترض أن تجري له عملية تشريح للجثة. أما في الواقع، وكما كان عليه الحال بالنسبة لغالبية الجثث الأخرى، فإنه لم يتم إجراء فحص بعد الوفاة (خلافا لإجراءات وزارة العدل، لم يتم إجراء فحص بعد الوفاة على تسعة من الوفيات الثلاث

عشرة. وفي حالات أربعة من المواطنين العرب في منطقة أم الفحم، أجري فحص بعد الوفاة ولكن فقط لأن المحامين الذين كانوا يرافقون الجثث أصروا على إجراء عمليات الفحص. على أنه حتى في تلك الحالات، فقد رفضت السلطات الإفراج عن التقارير حتى تمت ممارسة ضغط عليها بعد عدة شهور من قبل لجنة تحقيق الدولة[49]).

من المعروف أن الرصاصة أخرجت من جمجمة وسام من قبل جراح في حيفا، لكن الدليل الأساسي ضل الطريق. فلم تستطع أسرة وسام ومحاموها الحصول على تقرير رسمي من المستشفى أو من مختبرات أبو كبير للطب الشرعي في تل أبيب بشأن نوع الرصاصة التي قتلت وسام. وكان بوسع الشرطة، طيلة عدة أشهر، في غياب تقرير مستقل، الإدعاء بأنه كان ضحية رصاصة أطلقها طرف عربي. ولم يعترض أحد على هذه الرواية، لا وزراء الحكومة ولا وسائل الإعلام الإسرائيلية. وعندما اجتمعت بمحمود يازباك، كانت الرسالة الموجهة إلى الجمهور الإسرائيلي في كل قناة تلفزة وفي كل مقالة صحفية هي أنه كما كشف باراك النقاب عن عرفات بأنه عدو لإسرائيل في كامب ديفيد، فكذلك كشفت الانتفاضة أن الأقلية الفلسطينية طابور خامس خطر ـ ومسلح.

تصاعد تحريض الإعلام العبري

أدركت قلة من الإسرائيليين أن الغضب الذي دفع السكان العرب إلى الشارع لم ينبثق عن عداء قومي بل عن سنوات عديدة من التمييز

المنظم وإقصاء أحزابهم السياسية عن السلطة. وقد اشتعلت هذه المظالم طويلة الأمد في الصيف جراء عدة تطورات: الأولى، حدوث موجة من عمليات هدم البيوت العربية داخل إسرائيل، معززة تعزيزاً شديداً من قبل الشرطة؛ الثانية، تهديدالدولة بمقاضاة عضو عربي بارز في الكنيست، محمد بركة، لقيامه بالتحريض جراء هجماته الحادة على دور الشرطة في عمليات الهدم؛ والثالثة، فشل المفاوضات التي جرت في كامب ديفيد بدت للمواطنين العرب أنها مناورة دفينة من جانب إسرائيل لحرمان أبناء جلدتهم الفلسطينيين من إقامة دولة في الأراضي المحتلة. وتمثلت الضربة النهائية بالسيل الذي لا ينقطع من صور الفلسطينيين الذين يتعرضون للذبح بواسطة آلات إسرائيل الحربية شديدة التعقيد والتدمير(50).

لقد جادل الصحفي الإسرائيلي جدعون ليفي، الذي كان يعمل مراسلاً لصحيفة هآرتس منذ عدة سنوات، أن اندلاع الغضب المفاجئ من جانب الأقلية في أكتوبر 2000 يجب أن ينظر إليه في سياق عقود من الصمت. وقال إنه منذ 1976، حين قتل ستة من المتظاهرين العرب من قبل قوات الأمن خلال القيام باحتجاجات ضد موجة من مصادرات الأراضي، أظهر المواطنون العرب ولاءً ثابتاً. «خلال خمس وعشرين سنة من الولاء المثالي الذي يكاد يكون مبالغاً به، وطاعة تكاد تكون انبطاحية للدولة التي تخوض حروباً ليست حروبهم ونشيدها الوطني ليس نشيدهم ولغتها ليست لغتهم، وأعيادها ليست أعيادهم»(51).

لكن الأصوات القليلة الداعية إلى الهدوء غرقت في بحر الاتهامات من جانب السياسيين والمعلقين الإسرائيليين بأن الأقلية الفلسطينية في البلاد هي في حقيقة الأمر «جبهة ثانية» للانتفاضة، للحرب التي يخوضها عرفات ضد الدولة اليهودية[52]. لكن هذا الإدعاء كان عارياً عن الصحة ولا يستند إلى أي أساس، لكنه سيطر على التصورات الإسرائيلية بشدة تضارع الرذيلة منذ اللحظات الأولى للاشتباكات بين الشرطة والمواطنين الفلسطينيين. كان من أوائل الذين تفوهوا بهذه النظرية هو آرييل شارون، الذي كتب تعليقاً في الجيروزالم بوست بعد يومين من بداية سفك الدماء داخل إسرائيل. أدعى شارون أن أعضاء الكنيست العرب قد تواطئوا مع الزعماء الفلسطينيين في عملية منفذة بدقة لإشعال الشغب في أعمال عنف واسعة النطاق في يهودا والسامرا [وهما اسمان توراتيان يستخدمها الإسرائيليون للإشارة إلى الضفة الغربية] وغزة وداخل إسرائيل بين المواطنين الإسرائيليين العرب»[53].

إن الفكرة القائلة بأن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل هي في حقيقة الأمر جبهة ثانية لإنتفاضة خطط لها عرفات ونفذها لقيت صدى لدى معظم الإسرائيليين، وتم اعتمادها على الفور من قبل السياسيين اليمينيين واليساريين. فقد جاءت منسجمة مع تقييمات «الاستخبارات» التي لا تستند إلى أساس والتي طرحها الجنرال آموس جيلاد، الذي كان قد أدعى بأن عرفات كان يخطط للإطاحة بالدولة اليهودية من خلال مزيج من الحرب الديمغرافية والانتفاضة المسلحة. لذا، إذا كان العرب الإسرائيليون قد قاموا بانتفاضة متزامنة داخل

إسرائيل فإن لذلك تفسيراً واحداً: وهو أن أعمالهم كانت موجهة من قبل عرفات أيضاً. ولسوف يدعي باراك ذاته لاحقاً أن الانتفاضة قد عبرت عملياً الخط الأخضر إلى داخل إسرائيل[54]. لقد كانت أيضاً أشبه ما تكون بنبرة الركبة (kneejerk) لليبراليين البارزين مثل أورى درومي، رئيس معهد ديمقراطية إسرائيل والناطق باسم رئيس الوزراء السابق اسحق رابين. فبعد يومين من اندلاع الانتفاضة أدعى أنه «بما أن الإسرائيليين العرب يعتبرون أنفسهم جزءاً من الشعب الفلسطيني، فإنهم عرضة للاستجابة لدعوات النضال ضد إسرائيل الذي يحث عليه كل من الزعماء الفلسطينيين في الأراضي وزعماؤهم في الداخل»[55]. وقال دان شووفتان، وهو أستاذ في جامعة حيفا ومحاضر في الأكاديمية الأمنية الوطنية للجيش الإسرائيلي، بأن هدف الفلسطينيين في أوسلو كان «تأمين قاعدة عربية تحررية في الضفة الغربية وقطاع غزة، يستطيع الفلسطينيون من خلالها تقويض الدولة اليهودية». وأضاف بأن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة «مصممون على شن حرب ديمغرافية ضد هذه الدولة بالتعاون الحثيث مع الأقلية الوطنية (المواطنين العرب في إسرائيل) مما يهدد جوهر شرعية... الوطن اليهودي»[56].

لتكوين فكرة عن الجو الذي كان سائداً في ذلك الوقت في إسرائيل يجدر بنا أن نقتبس مطولاً ما قاله أحد كبار كُتّاب الأعمدة، يوئيل ماركوس، في صحيفة هآرتس، والذي تعتبر آراؤه بصفة عامة بأنها تعكس تفكير السلطتين الأمنية والسياسية. فبعد خمسة أيام من بداية احتجاجات المواطنين العرب، كتب يقول:

عندما يهدد واحد ن كل ستة مواطنين إسرائيليين سلطة الدولة ذاتها التي يجري تمثيله فيها في المجلس التشريعي الوطني، فإننا نجد أنفسنا في وضع أكثر إشكالية بكثير من علاقتنا بـ [السلطة الفلسطينية] فعاجلاً أو آجلاً، سوف نصل إلى اتفاق مع السلطة الفلسطينية وسيتم تثبيت الحدود الدائمة وستكون دولة إسرائيل مفصولة طبيعياً عن دولة فلسطين. على أن العرب الإسرائيليين يعيشون بيننا، إنهم جزء منا. إن هذه قنبلة زمنية من شأن انفجارها أن يشعل نار حرب أهلية... فقد تم تدمير الخط الأخضر، وأصبح الخط بين المواطنين الملتزمين بالقانون والمواطنين الذين ينتهكون قوانين البلاد هو الفرق بين المواطنين الذين لا يستخدمون الأسلحة النارية ضد الشرطة والمدنيين الأبرياء.. والذين يستخدمون مثل تلك الأسلحة... إن أسوأ كابوس يواجهه أي جنرال في قلب المعركة هو فتح جبهة ثانية. ذلك بالضبط موقف باراك عندما امتزجت أعمال الشغب في قلب إسرائيل بأعمال الشغب في الأراضي[57].

لقد تبنى ماركوس وآخرون هذا الرأي رغم عدم وجود أي دليل يستند إليه. فرغم ستة عقود من معاناة التمييز الفادح، لم ينخرط الفلسطينيون أبداً في عنف منظم ضد الدولة ولم يشذ عن هذه القاعدة سوى عدد ضئيل من أفراد أحيلوا إلى المحاكمة بسبب أنشطة تخريبية. وقد كانت الصدامات محلية، وكانت تتخذ عادة شكل اندفاعات احتجاجية ضد حالات محددة تتعلق بمصادرة الأراضي أو

هدم البيوت. أما الصدام الفتاك بين الشرطة والعدد الكبير من المواطنين العرب فقد حدث بعد ربع قرن، في 1976، خلال أول إضراب قامت به الأقلية رداً على مصادرات واسعة النطاق من قبل الدولة لأراضي زراعية في الجليل. في تلك المناسبة، قُتل بالرصاص ستة من المواطنين الفلسطينيين غير المسلحين من قبل قوات الأمن في ظروف لا تختلف عن تلك التي حدثت في أكتوبر 2000[58].

غير أن ماركوس لم يكن الوحيد الذي يحمل هذه الآراء. ففي استطلاع أجرته صحيفة يديعوت آحرونوت الأوسع انتشاراً، أجري بعيد أحداث أكتوبر 2000، قال كل ثلاثة من أربعة يهود بأنهم يعتقدون أن العرب الإسرائيليين قد قاموا بأعمال خيانة. وأظهر استطلاع في صحيفة معاريف المنافسة أن 17 بالمائة فقط من اليهود كانوا يرون أن الشرطة قد بالغت في تصرفاتها، وكان 60 بالمائة يريدون طرد المواطنين العرب من البلاد[59].

وقد حظيت نظرية الجبهة الثانية بقبول شامل لأن الشرطة سارعت إلى نشر معلومات لقيت صدى يتناسب مع جو «الاستخبارات» الذي أوجده جيلاد. فقد أدعت الشرطة أنها لجأت إلى البطش فقط حين تعرضت لهجمات المتظاهرين العرب المسلحين الذين حاولوا اقتحام الجماعات اليهودية المجاورة. وقد أوضح عدد من رؤساء الشرطة أن الهجوم على اليهود من جانب العرب الإسرائيليين هو «خطر أحمر» لا يسع الشرطة إزاءه سوى استخدام أشد العنف، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية[60]. في مجتمع نادراً ما يشكك بالحجج الرسمية التي

يتم طرحها من منطلقات أمنية، تم قبول رواية الشرطة بالسمع والطاعة. فعلى سبيل المثال، نشرت افتتاحية في صحيفة هآرتس دون سؤال تصريحات صادرة عن رئيس الشرطة، ييهودا ويلك، بأن العرب الإسرائيليين قد أطلقوا النار على الشرطة في عكا والناصرة وقرية الفريديس[61]. وحتى أواخر فبراير 2001، كان صحفي بارز وزعيم للمستوطنين، إسرائيل هاريل، لا يزال يقول بأن الزخم الرئيس للتحقيق في موت الثلاثة عشر فلسطينياً يجب أن يتناول التصدي للسؤال «من أين حصل العرب الإسرائيليون الذين قاموا بأعمال الشغب على الأسلحة النارية؟»[62]. وقد روج ادعاءات مماثلة عن الأسلحة الحية التي استخدمت من قبل العرب الإسرائيليين المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس في النسخة المحدثة لكتابه «الضحايا الصالحون»[63]. ورغم التحقيقات التي جرت لاحقاً، والتي أظهرت أن المتظاهرين لم يكونوا مسلحين وأنه لا يوجد دليل على أن أي جماعة يهودية كانت معرضة للتهديد ناهيك عن الاقتحام، إلا أن فكرة الجبهة الثانية ثبتت بشكل دائم في مخيِّلة الجمهور اليهودي.

تجاهل الأدلة على وحشية الشرطة

عندما زرت الناصرة بعد بضعة شهور تلت أحداث أكتوبر، لن يكن يوجد أسرة إلا وتعاني من الجراح العميقة التي خلفتها معاملة الشرطة لهم. وخلافاً للرواية التي كانت سائدة عما حدث، لم يكن ضحايا وحشية الشرطة قد غادروا المدينة أثناء الصدامات، وبعضهم حتى لم يشارك في المظاهرات.

هذا ينطبق على جاري، وهو رجل مرح يعاني من زيادة الوزن في أواخر العقد الخامس واسمه إبراهيم سليمان. في يوم من الأيام كشف عن قميصه ليريني ندبة حمراء بطول 20 بوصة تمتد من أحد أضلاع قفصه الصدري إلى سرته. كان قد تعرض لإطلاق النار عليه فيما كان واقفاً على بعد أمتار من بيته. لم يكن يرمي حجارة أو يشارك في المظاهرة؛ بل كان مع أسرته على سطح الطابق العلوي من بيته يشاهد المراحل الأولى من اقتحام الشرطة في الأسفل. قال لي: «في تلك المرحلة كنت أحسب أن الشرطة تقوم باعتقال المتظاهرين، لذا لم أكن أخشى الوقوف والمشاهدة" على أنه التفت أحد رجال الشرطة فجأة نحو الأسرة وأطلق رصاصة مطاطية على وجه ابنته نور التي كانت في الثانية والعشرين من العمر. فاخترقت الرصاصة ذراعها فيما كانت تحمي رأسها بصورة غريزية. فاندفع سليمان إلى الأسفل لإحضار سيارته ليأخذ ابنته إلى المستشفى. وعندما خرج إلى الشارع، رأى الشرطي ذاته يصوب بندقيته ثانية ويطلق رصاصة مطاطية على صدره. وقد تركت العملية الجراحية لإزالة القذيفة، التي انحرفت وغيرت مسارها عبر أحشائه قبل أن تستقر قرب قلبه، سليمان دون طحال أو بنكرياس.

وقد أصيب باسم أبو أحمد وعمره خمسون عاماً، إصابة تكاد تكون مروعة مثل إصابة سليمان. فقد ظهر على ظهره المكسو بالكدمات مثل الجبنة السويسرية الآثار العميقة التي خلفتها 13 رصاصة مطاطية أُطلقت عليه مباشرة من مسافة قريبة من قبل الشرطي. وتظهر صور

أخذت في ذلك الوقت أسفل ظهره عبارة عن كدمات حمراء وسوداء وصفراء حول النقاط التي حاولت الرصاصة عندها اختراق الجلد. كان أبو أحمد قد تعرض إلى إطلاق النار في 2 أكتوبر بعد انضمامه إلى مسيرة من مسجد السلام المركزي في الناصرة للاحتجاج على قتل إياد لوابني البالغ من العمر ستة وعشرين عاماً في المدينة في وقت سابق ذلك اليوم. فعندما أطلقت الشرطة النار فوق رؤوس الجمهور لإجبارهم على التفرق، احتمى أبو أحمد خلف جدار إسمنتي منخفض. فرآه أحد رجال الشرطة وأمره بمغادرة مكانه. وفيما كان يحاول الهرب، فتح الشرطي النار عليه.

لقد تم تصوير بعض الأعمال الوحشية التي ارتكبتها الشرطة في الناصرة، وهي العاصمة الفعلية للأقلية الفلسطينية في البلاد، بواسطة جهاز فيديو لأحد الهواة. وفي 3 أكتوبر، قام أحد سكان الناصرة بتصوير قناصين من الشرطة متمركزين على أحد الأسطح وهما يطلقان النار بصورة متقطعة على متظاهرين غير مرئيين في الأسفل. ومن غير الواضح ما إذا كانا يقومان بإطلاق رصاص حي أو مطاطي. ولم يكن يظهر على أي منهما أنه يتعرض لأي خطر. وفي إحدى النقاط كان يرى الشرطيان وقد توقفا عن إطلاق الرصاص؛ كانا يبتسمان إلى بعضهما البعض ويضربان كفيهما ببعض علامة على شعورهما بالنشوة بعد إصابة أحد المتظاهرين في الأسفل. وتظهر صور فيديو أخرى عالمة نفس، نسرين أصيلي، محاصرة بين عشرة من الشرطة وهي تشاهد من بعيد المظاهرات في وسط الناصرة. وتظهر

الصور الشرطة وهم يضربونها ويركلونها قبل طرحها أرضاً. وفيما كانت تنهض، كان أحد الشرطة يضربها على كتفها بعقب بندقيته مما أدى إلى كسره[64].

لم يظهر أي من هذه الأدلة في وسائل الإعلام الإسرائيلية. وقامت أسر الضحايا ومحاموهم بجمعها. وبدلاً من ظهور تلك الأدلة، ظلت وسائل الإعلام تكرر رواية الشرطة لأحداث أكتوبر، لا سيما أفظع الأكاذيب طراً: وهي أنه لم يحدث على الإطلاق في أي وقت أن استخدمت الشرطة ذخيرة حية ضد المتظاهرين. بل إن حقيقة الأمر هي أن الشرطة أطلقت كميات كبيرة من الرصاص الحي، في كثير من الأحيان كخط دفاع أول، وكما أشرنا آنفاً، قد أحضروا وحدات قناصة الشرطة التي من المفترض أن لا تستخدم إلا ضد الإرهابيين.

لم يكن من الصعب على أي مسئول في السلطة أو على وسائل الإعلام العبرية العثور على الأدلة التي تدحض رواية الشرطة، لو أنهم تجشموا عناء البحث. ففي الناصرة، على سبيل المثال، كان عمود كهرباء حديدي قرب المكان الذي لقي فيه إياد لوابني حتفه بعد إطلاق النار على صدره فيما كان يرمي الحجارة يحمل آثار الثقب الذي أحدثته رصاصة حية أطلقت من الجهة التي كانت وحدة من الشرطة متمركزة فيها لمواجهة المتظاهرين. كان حجم الثقب يضارع مخزن الرصاص الفارغ الذي طبعت عليه الأحرف IMI التي ترمز إلى عبارة (Israel Military Industries الصناعات العسكرية الإسرائيلية) التي كان تلاميذ المدارس في الناصرة يعرضونها على كل من يهتم بالموضوع. وعلى التلة

المشرفة على وسط الناصرة بالقرب من البلدة اليهودية المجاورة للناصرة العليا كان يوجد جدار إسمنتي مطرز بسلسلة من الثقوب العميقة، وجميعها على ارتفاع الرأس. وكانت الثقوب من جهة التلة الترابية حيث كانت تتمركز وحدة من رجال الشرطة في الليلة التي لقي فيها يازباك مصرعه. هذا الدليل وحده بدا أنه دليل دامغ على أن الشرطة لم تستخدم الرصاص الحي فحسب فضلاً عن الرصاص المطاطي في تلك المناسبة بل أنهم، خلافاً لمزاعمهم، لم يكونوا يصوبون رصاصهم إلى سيقان المتظاهرين.

وفي الواقع، ورغم الإنكارات اللاحقة من جانب كل شخص في السلطة، من باراك فنازلاً، ورغم تقبل هذه التصريحات من جانب وسائل الإعلام، فقد انتشرت تقارير واسعة النطاق داخل إسرائيل عندما جرت المصادمات أن الشرطة كانت تستخدم ذخيرة حية. فقد جاء في تقرير في صحيفة هآرتس من أم الفحم مؤرخ 3 أكتوبر أن الشرطة «استخدمت بنادق القناصة»[65]. وفي اليوم التالي، جاء في نفس الصحيفة أنه، بعد اجتماع دام ثلاث ساعات بين باراك والزعماء العرب، وافقت الحكومة، بين جملة أمور، على أن «تأمر قوات الأمن بالانسحاب من البلدات والقرى العربية وعدم استخدام الذخيرة الحية إلا في الحالات القصوى». وأضاف التقرير: «وقد تم اتخاذ تلك القرارات تحت تأثير الضغط من جانب المندوبين العرب»[66]. وفي تقرير إخباري بثه التلفاز الإسرائيلي من الناصرة في 2 أكتوبر، أفاد المراسل مجدي حلبي أن الشرطة كانت تستخدم قناصة وذخيرة حية ضد المتظاهرين[67]. كل هذا كان معروفاً لدى السكان العرب، حتى

رغم أن الإسرائيليين كانوا يرفضون الاستماع. جاء في رسالة إلكترونية مطولة بتاريخ 10 أكتوبر أرسلها أحد المراقبين في الناصرة تبين تفاصيل الأحداث في المدينة قبل بضعة أيام ما يلي: «أطبق مئات من رجال الشرطة على البلدة. وقام قناصة الشرطة المتمركزون على الأسطحة بإطلاق النار على المتظاهرين مستخدمين ذخيرة حية»[68].

ثمة واقعة جرت في الناصرة لتدحض بشكل مثير جداً رواية ضبط النفس التي كانت الشرطة تروجها. فخلافاً للقتلى الثلاثة عشر الذين لم يعد بإمكانهم سرد رواياتهم، فإن الضحية في هذه المناسبة بقي على قيد الحياة ـ وإن كان بالكاد ـ بعد احتكاكها بالشرطة.

ففي مساء 2 أكتوبر، كانت مارلين رمضان وزوجها، وهو طبيب أطفال، عائدين في سيارتهما إلى دارهما إلى الناصرة تحت جنح الظلام، دون أن يعرفا بأنهما قريبان من مشهد الصدامات السابقة في مركز المدينة. وعندما خفف الدكتور رمضان من سرعة سيارته المرسيدس عند تقاطع طريق مغلق بحاجز، قال الزوجان إنهما سمعا ما بدا لهما أنه شيء ارتطم بخارج السيارة. بعد ثوان، عندما أدركا أن سيارتهما تتعرض لإطلاق النار، زاد الدكتور رمضان سرعة السيارة متوجهاً إلى شارع جانبي. ومع أنه لم يصب بأذى، إلا أن زوجته أصيبت بأربع طلقات. وأرغم رجال الشرطة السيارة على التوقف، وأُجبِر الدكتور رمضان على الاستلقاء على الأرض ومنع من معالجة زوجته[69]. ثم غادرت الشرطة الموقع دون استدعاء سيارة إسعاف[70]. قال لي الدكتور رمضان:

أصيبت زوجتي مرة في يدها وذراعها، ومرتين في صدرها. واستقرت إحدى الرصاصات على بعد سنتمتر واحد من قلبها، حسب قول الأطباء في المستشفى. وقد تم انتزاع الرصاصات لكن عصب يدها أصيب بعطب شديد ولم تعد قادرة على استخدام يدها. وعندما فحصت السيارة وجدت 22 من ثقوب الرصاص فيها[71].

عند الاستجواب الذي جرى بعد عدة شهور، اعترفت الشرطة بأن القناصة كانوا مختبئين عندما أطلقوا النار على السيارة دون سابق إنذار، حيث صوبوا نيرانهم إلى جذعي السائق والراكبة. وقد بررت الشرطة، في ذلك الوقت، استخدام الذخيرة الحية بأنه قد تم إلقاء قنبلة كوكتيل مولوتوف من السيارة. هذا ما ورد في ما تم تدوينه عن الحادثة في سجل شرطة الناصرة. واعترفت الشرطة لاحقاً بأن الآمر في الموقع، واسمه ديفيد انكونينا، لفق القصة لتبرير إطلاق النار[72]. بعد أن تم دحض رواية قنبلة كوكتيل مولوتوف، قدمت الشرطة عذراً آخر: لقد أطلقوا النار لأنهم شعروا أن حياتهم في خطر فيما كان سائق السيارة يتوجه مسرعاً باتجاههم. وكانت هذه الرواية مناقضة لرواية الدكتور رمضان، وهي أن سيارة المرسيدس قد تعرضت لإطلاق النار عندما أبطأت السرعة؛ كما أنها كانت مناقضة للاختبارات البالستية التي أجريت على السيارة والتي أظهرت أن الشرطة واصلت إطلاق النار بعد أن تجاوزتهم السيارة[73]. ثم اعترف آنكوفينا لاحقاً بأنه قال لرجاله الذين تحت إمرته بأن «يطلقوا النار ليقتلوا» الأشخاص داخل السيارة[74].

بدأت الحقائق المتعلقة بالأيام الأولى من أكمتوبر 2000 تتسرب في وقت لاحق بسبب الحسابات السياسية المحلية لرئيس الوزراء، إيهود باراك ـ وهي حسابات لم تكن تنطبق على أعداد الوفيات المتصاعدة في الأراضي المحتلة، حيث لم تكد تحصل أي تحقيقات. كان ائتلاف باراك الحاكم في حالة تفكك على أثر المفاوضات الفاشلة مع عرفات التي جرت في كامب ديفيد واندلاع الانتفاضة. وكان باراك يعلم أنه بحاجة ماسة إلى دعم عشرة أعضاء عرب في الكنيست للمحافظة على ائتلاف الأقلية في السلطة ودعم المواطنين العرب للفوز بالانتخابات الوشيكة. وقد كان قد فاز في انتخابات مباشرة لرئاسة الوزراء في 1999 بفضل دعم الأقلية الفلسطينية، التي كانت راضية عن تعهداته بتخفيف التمييز والسعي إلى تحقيق السلام مع الفلسطينيين وسحب القوات من جنوب لبنان. ولكن بعد أن تم انتخابه لم يفِ إلا بالوعد الأخير، حيث قام بسحب الجنود من جنوب لبنان في مايو 2000. وبدلاً من مناهضة التمييز، فقد تجنب باراك أي تعامل مع زعماء الأقلية العربية. وكان التفسير السخي الوحيد أنه كان يخشى من أن الاتصال بهم قد يسبب له وصمة في عيون الجمهور اليهودي ويقوض بالتالي المفاوضات التي كان يجريها مع الفلسطينيين.

غير أن التفسير الأقل مدعاة للغفران هو أن باراك، تمشياً مع تقليد الزعماء الإسرائيليين اليمنيين واليساريين، كان يشعر شعوراً عميقاً بعدم الثقة بـ «العرب»، كما دلت عدة مقابلات جرت لاحقاً. في إحدى هذه المقابلات مع المؤرخ بيني موريس في صيف 2002، قال

باراك: «إن الفلسطينيين نتاج ثقافة لا يخلق فيها الكذب أي مشكلة. فهم لا يعانون من مشكلة الكذب كما هو الحال في الثقافة اليهودية ـ المسيحية. فالحقيقة تعتبر مفهوماً ليس ذا صلة».

باراك يشذب نظريته المتعلقة بـ «الجبهة الثانية»

كرر باراك في نفس المقابلة نظريته المتعلقة بالجبهة الثانية، حيث أوضح، في هذه المناسبة، منطق موقفه. فالفلسطينيون، في رأيه، لا يقومون بنضال مسلح فحسب المتمثِل بالانتفاضة، ضد إسرائيل، بل كانوا يستخدمون أعضاء الكنيست العرب كـ «رأس حربة» لإضعاف وربما تدمير إسرائيل من الداخل. وطريقتهم هي الحملة السياسية التي كانت قد انطلقت في أواخر التسعينيات، من جانب الزعماء العرب الإسرائيليين لتحويل إسرائيل من دولة يهودية إلى دولة لجميع مواطنيها.

> بعد ذلك سوف يطالبون بدولة ذات جنسية ثنائية ثم، ستفضي الديمغرافيا والاستنزاف إلى دولة فيها أكثرية مسلمة وأقلية يهودية. وهذا لن ينطوي بالضرورة على طرد جميع اليهود. بل من شأنه أن يعني تدمير إسرائيل كدولة لليهود. هذه، في اعتقادي، هي رؤيتهم[75].

كان رأي باراك واسع الانتشار. فهو يفسر السبب الذي جعل اليهود الإسرائيليون ـ السياسيون والشرطة والجمهور ـ يجدون تلك السهولة في تجاهل الأدلة، والقبول، بدلاً من ذلك، بأن المواطنين العرب في إسرائيل يحاولون الإطاحة بالدولة في أكتوبر 2000.

وهو يفسر السبب الذي جعل الشرطة والسياسيين يبيحون القوة الفتاكة ويستخدمونها بهذه السهولة، ويفسر السبب الذي جعل الإسرائيليين العاديين يتغاضون عن وحشية قوات الأمن.

في إسرائيل، كان باراك معروفاً بأنه «بيتخوني» ـ الكلمة العبرية للهوس الأمني ـ على غرار معلمه العسكري، آرييل شارون[76]. وكما قال المؤرخ آفي شلايم، بالنسبة إلى باراك:

> إن جميع التطورات التي تجري في المنطقة، بما في ذلك عملية السلام، ينظر إليها من الزاوية الضيقة المتصلة بالاحتياجات الأمنية لإسرائيل وهذه الاحتياجات مضخمة إلى درجة السخف ـ ناهيك عن أنها لا تشبع. إنها مجرد مبالغة طفيفة القول بأن باراك يقارب الدبلوماسية وكأنها امتداد للحرب بوسائل أخرى[77].

توحي التصريحات التي أدلى بها باراك وشارون على أن كليهما كانا مقتنعين أن عرفات كان ينسق أنشطة زعماء العرب الإسرائيليين منذ 1994 حين سُمِح له بموجب اتفاقيات أوسلو بالعودة من المنفى في تونس لإقامة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة. كان عرفات قد أعطي دولة صغيرة قيد الإنشاء، لكن باراك وشارون كانا يعتبران أنه كان لا يزال يريد إبقاء قدم استراتيجية في إسرائيل؛ حيث كان يأمل أن يحقق في يوم من الأيام حق عودة اللاجئين الفلسطينيين ويتمكن بذلك من تحقيق الدمار الديمغرافي للدولة اليهودية. ولم يكن باراك ولا

شارون مستعدين للاعتقاد بأن العرب الإسرائيليين هم حقاً الذين كانوا يطالبون بدولة لجميع مواطنيها في أواخر التسعينيات. بل كانا مقتنعين ـ يفترض أن ذلك استناداً إلى تقارير استخباراتية مماثلة لتلك التي قدمها آموس جيلاد لدى اندلاع الانتفاضة ـ بأن عرفات كان يستخدم المواطنين العرب للمساعدة على تدمير الدولة اليهودية ديمغرافياً.

عندما رفض عرفات عروض باراك التي طرحها في كامب ديفيد، كان ذلك دليلاً بالنسبة للمهووسين بالأمن الإسرائيليين على أن الزعيم الفلسطيني لم يكن راغباً في إبرام صفقة. بل كان يريد كل شيء. وقد افترض باراك وشارون كلاهما أن عرفات قد وضع استراتيجية ذات مسارين على أمل أن يؤدي إحدهما أو كلاهما إلى القضاء على الدولة اليهودية. ففي أول الأمر، حاول تقويض شرعية الدولة اليهودية عبر طلبه دولة لجميع مواطنيها من خلال المناصرين في الكنيست، وثانياً، كان قد بدأ نضالاً مسلحاً (الانتفاضة) لإضعاف إسرائيل وتصميم الأسرة الدولية. وفي أسوأ الحالات، فإن من شأنه أن يحقق تنازلات من إسرائيل أكبر بكثير مما جرأ باراك على تقديمها في كامب ديفيد؛ وفي أحسن الحالات، فإنه قد يتمكن من إجبار إسرائيل إصلاح نفسها لتصبح دولة ثنائية الجنسية تحت تهديد وصمها بدولة فصل عنصري. ثم بوسعه انتظار نتائج الديمغرافيا لتعيد فلسطين له.

عندما جرى سؤال باراك لاحقاً عن اندلاع الانتفاضة، شرح ما كان يفكر به. فقد قال إن التقارير الاستخباراتية قالت بأن عرفات كان يبحث عن ذريعة لشن حرب على إسرائيل ووجدها في زيارة شارون

للحرم الشريف. «فالزيارة كانت مشروعة. ونحن نعرف أنها كانت بالنسبة لعرفات مجرد عذر [لإطلاق انتفاضة شعبية]، ولو أن الزيارة لم تحدث لكان قد وجد عذراً آخر»[78]. وبشأن الأحداث التي جرت في أكتوبر 2000 داخل إسرائيل. طرح باراك الصعوبة بالنسبة لإسرائيل كما كان يراها. «إننا نواجه ظاهرة شديدة الإشكال، تتمثل باستخدام العملية الديمغرافية لتقويض الأسس التي قامت عليها الدولة. إنهم يدعون إلى دولة ثنائية الجنسية، تنتهي إلى أقلية يهودية». وعندما سئل عمن يكونوا هؤلاء الذين يدعون إلى ذلك، أشار باراك إلى التجمع الديمقراطي الوطني الذي يرأسه عزمي بشارة والحركة الإسلامية وحركة أبناء القرية. وهي التيارات السياسية العربية الرئيسية. فقد اتهمهم بـ «إساءة استخدام» الديمقراطية. إن بشارة، الرجل الذي استحدث شعار «دولة لجميع مواطنيها» «رجل شديد الذكاء يعرف ما يقوم به وما لا يقوم به لتحقيق أهدافه»، حسب قول باراك[79].

وكما كان عليه حال ارتفاع وتيرة القتلى في الأراضي المحتلة، كان من المحتمل أن تبقى الأحداث التي أدت إلى قتل 13 من المتظاهرين العرب داخل إسرائيل، دون إجراء تحقيق بشأنها لولا تجربة قصيرة الأمد في النظام الانتخابي الإسرائيلي. فقد أتيح للجمهور الإسرائيلي ـ خلال فترة قصيرة في ثلاثة انتخابات وطنية جرت بين 1996 و2001 الفرصة للتصويت لانتخاب رئيس الوزراء مباشرة. كانت تلك نافذة قصيرة أتيح لأصوات المواطنين الفلسطينيين

فيها أن يكون لهم أثر بسيط على نتيجة الانتخابات. كان أثرهم يقتصر على ترجيح كفة أحد المرشحين الصهيونيين الاثنين ـ من حزب العمل أو حزب الليكود. ففي 1999 قاموا بدعم باراك بأعداد كبيرة ضد رئيس الوزراء الذي في السلطة، بنيامين نتنياهو، من حزب الليكود. إلا أنه بحلول أواخر 2000، كانوا قد زال عنهم الوهم المتعلق بباراك: فقد رفض الاجتماع بأي من زعمائهم ولم يكد يفعل شيئاً لإنهاء التمييز. وساد الانطباع لديهم أنه، بما أن باراك علم أنه لم يكن يوجد مرشح «أفضل» معروض على الناخبين، فإنه يستطيع الاعتماد على دعمهم بصرف النظر عن تصرفه. وقد ألغي نظام الانتخاب المباشر في المعركة الانتخابية لعام 2003، وكان ذلك يعود جزئياً إلى إدراك عام من جانب السياسيين اليهود بأنه أعطى للأقلية العربية نفوذاً أكثر مما ينبغي.

لكن تلك التجربة الوجيزة أسفرت عن نتيجة لم يكن بوسع أحد أن يتوقعها حين تم طرحها. فعندما واجه باراك غليان الغضب لدى السكان العرب داخل إسرائيل بعد قتل الثلاثة عشر مواطناً عربياً، وجد باراك أنه بحاجة إلى أن يعود لكسب ولائهم إذا كان له أن يأمل في أن يُنتخب ثانية.

محاولة يائسة لاستعادة المقترعين

بعد أحداث أكتوبر بدا مستقبل باراك السياسي قائماً جداً. كان يدرك أنه بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين، كان اللوم على مقتل

المواطنين الفلسطينيين الثلاثة عشر يقع عليه. وسوف تكون المعركة الانتخابية ضد خصمه السياسي الرئيسي، آرييل شارون. الذي فسِّرت زيارته لجبل الهيكل قبل عدة شهور على صعيد واسع النطاق بأنها المرحلة الأولى من حملته الانتخابية. فقد كان باستطاعة شارون الفوز في الانتخابات استناداً إلى برنامج الصقور الذي كان يروق لجناح اليمين اليهودي. ومن جهة أخرى، كان باراك سيحتاج إلى دعم يفوق ما يستطيع الاعتماد عليه من بين صفوف اليسار الإسرائيلي المنكمش[80]. لذا فقد عمل رئيس الوزراء على وجه السرعة لكسب الناخبين العرب إلى جانبه. فوعد بعكس بعض من عقود التمييز الاقتصادي عبر استثمار مليار دولار داخل الجماعة العربية خلال السنوات الأربع التالية ـ وهو تعهد لم ينفذه هو ولا خليفته شارون على الإطلاق[81]. كما قرر باراك، حسب آمون ليبكين ـ شاهاك، وهو رئيس أركان سابق وأحد المفاوضين الإسرائيليين في كامب ديفيد، قرر باراك حرصاً على المظاهر حضور محادثات طابا في أوائل يناير 2001: «كانت محادثات تجارب تمهيدية للانتخابات... لم تكن طابا تهدف إلى التوصل إلى اتفاق. كانت طابا ترمي إلى إقناع العرب الإسرائيليين بأن يصوتوا»[82].

وعلاوة على ذلك، وعد باراك بتأليف لجنة صغيرة لفحص أحداث أكتوبر برئاسة قاض متقاعد. وبما أن اللجنة لم تكن مخولة استدعاء الشهود أو فرض إبراز الوثائق فإنها لم تقنع الأسر المنكوبة ولا محاميها. لذا فقد طالبوا بتحقيق تام وبلجنة تحقيق مستقلة على غرار تحقيق سافيل التي كانت تحقق مؤخراً بقتل 13 من المتظاهرين

الكاثوليك غير المسلحين في ديري في 1972 من قبل الجيش البريطاني فيما أصبح يعرف بـ «الأحد الدموي» ـ وهو حدث له شبه أكثر من سطحي بما كان قد جرى في الجليل.[83]. وكان محامو الأسر العربية يجتمعون بشكل دوري منتظم مع نظرائهم البريطانيين.

وسرعان ما استسلم باراك وعين لجنة تحقيق مكونة من ثلاثة أشخاص في 8 نوفمبر. تضمنت اللجنة، إلى جانب قاضي المحكمة العليا، ثيودور أور، الأكاديمي المرموق شيمون شامير، وهو سفير سابق في مصر والأردن، وقاضياً عربياً غير معروف كثيراً، اسمه سهل جراح، ثم استبداله بعد أربعة شهور بقاض عربي آخر، اسمه هاشم خطيب[84]. لم يكن التحقيق محاكمة جنائية؛ وكان مخولاً القيام بالتحقيق وتقديم التقارير عن الأحداث التي جرت في أوائل أكتوبر واستدعاء الشهود وطلب الوثائق التي يحتاج إليها لإتمام عمله. وكان من شأن تقارير المحاكمة تحديد حالات تقصير الحكومة كما أن بوسع اللجنة التوصية بالمقاضاة الجنائية لأي من الذين توجه لهم الإنذار.

كان باراك يدرك تماماً الأخطار المقترنة بفتح التحقيق في الأيام الأولى من شهر أكتوبر 2000 أمام التحقيق القضائي. فاستناداً إلى الأدلة، يمكن لسلسلة القيادات المسئولة عن عمليات القتل في بداية الانتفاضة ـ داخل إسرائيل وفي مدينة القدس القديمة على السواء ـ أن تمتد إلى الوزراء لتطول وزير الأمن، بن آمي، وفي خاتمة المطاف تطوله هو ذاته. ولعله من جراء ذلك، أن أصر باراك على تخريب المهمة الموكلة إلى اللجنة من طريقتين. الأولى هي أنه أقام نافذة ضيقة جداً

للتحقيق لفحص الأوضاع المحيطة بقتل الفلسطينيين الثلاثة عشر. فقد اقتصرت سلطة اللجنة على فحص الأحداث التي بدأت تنبثق اعتباراً من 1 أكتوبر. فقد كانت زيارة شارون لجبل الهيكل قبل ذلك بثلاثة أيام وقرار بن آمي استخدام قناصة ضد المتظاهرين الفلسطينيين ـ كل ذلك كان خارج نطاق مهمته. الثانية، طلب باراك من التحقيق، علاوة على التحقيق في تصرف الشرطة، أن تستقصي «سلوك المحرضين». وكان من الواضح من تلك الصياغة أن التحريض الذي كان باراك يشير إليه سوف يوجد لدى الجماعة العربية لا اليهودية ـ وذلك بالضبط ما انطلق منه القاضي أور في تفسير المهمة المكلف بها. على أنه، كما أشار محامو أسر الضحايا، فإن صياغة باراك كانت تفترض أن التحريض من جانب الزعماء العرب قد حدث بالفعل، وذلك حتى قبل بدء اللجنة مباشرة عملها[85].

كان يوجد مشكلة أخرى مقترنة بتكليف باراك. إذا كان يتعين التحقيق في دور الزعماء العرب، فلم لا يُنظر أيضاً بتحريض الزعماء اليهود؟ فما بال السياسيين والصحفيين الذين كانوا قد اتهموا الأقلية الفلسطينية بأنها طابور خامس؟ ألم يشجعوا جماهير اليهود التي هاجمت بيوت العرب وسياراتهم؟ وماذا عن زيارة شارون لجبل الهيكل؟ فهذه يمكن اعتبارها شكلاً مباشراً جداً من التحريض.

كان يوجد شك بأن باراك كان يريد صرف الانتباه عن دوره ودور حكومته في قتل الثلاثة عشر فلسطينياً ـ وفي الاندلاع الأعم للانتفاضة جراء أحداث جبل الهيكل ـ عبر جعل الممثلين العرب في

الكنيست أكباش فداء. لكن ذلك كان يخدم أيضاً غرضاً آخر: فمن خلال افتراض باراك أن الزعماء العرب قد حرضوا المتظاهرين، فإنه كان يجبر لجنة أور على تبني ذات الإطار الإيديولوجي الذي أوجدته تقارير آموس جيلاد الاستخباراتية التي تم تكذيبها. كان يعمل على ضمان أن تعزز النتائج التي تتوصل إليها اللجنة، بدلاً من أن تتحدى، نظرية «الجبهة الثانية»: أن المواطنين العرب كانوا ببساطة بيادق، راغبة أو غير راغبة، في استراتيجية تخريبية حرضهم عليها أعضاء الكنيست العرب وانبثقت عن المخيلة المحمومة لياسر عرفات ذاته.

لم يكن قبول القاضي أور للشروط التي فرضها باراك على حدود تحقيقه بداية تبشر بالخير. بل كان يوجد، في الواقع، أسباب قوية تدعو للاعتقاد بأن المهمة المكلف بها ـ تخالف القانون اليهودي فضلاً عن كافة السوابق الدولية الثانية المقترنة بلجان التحقيق. وقد أشارت «العدالة» وهي مركز قانوني للأقلية العربية التي كانت تمثل أسر القتلى والزعماء العرب أثناء جلسات الاستماع، بصورة معبرة إلى أن «الهدف من إنشاء لجنة تحقيق هو التحقيق في الحالات التي أدت فيها تصرفات سلطات الدولة إلى فقد ثقة الجمهور بها. وهذا يختلف عن التحقيق في سلوك المواطنين، الخاضعين لسلطة الدولة»[86]. وبعبارة أخرى، فقد كان دور لجنة التحقيق مساءلة المسئولين في الدولة ومؤسساتها، لا التعدي على دور محاكمة جنائية لسلوك المواطنين العاديين، بمن فيهم أعضاء الكنيست العرب.

على أنه ما من شيء من هذا كان له تأثير يذكر على إنقاذ سمعة باراك. فقد ظل طيلة عدة أسابيع بعد أحداث أكتوبر يرفض الاجتماع بالأسر المنكوبة. وعندما وافق أخيراً في أواخر ديسمبر على القيام بزيارة، مع اقتراب الانتخابات التي لا مناص منها، فإن تلك الأسر رفضت عرضه[87]. وبحلول موعد الانتخابات في أوائل فبراير 2001، كانت حملة واسعة النطاق لمقاطعة الاقتراع تجري ضمن الجماعات العربية، تحت شعار «سوف نصوت حين يكون بإمكان أبنائنا أن يصوتوا»[88]. وفي محاولة أخيرة لكسب رضا الأقلية العربية في إسرائيل صَرَّ باراك أسنانه في اجتماع لمجلس الوزراء عشية الاقتراع وقال: «أعبر بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الحكومة، عن الأسى العميق على قتل المواطنين العرب. ففي المظاهرات، حتى وإن كانت غير قانونية، من غير المفترض أن يتعرض المواطنون للقتل»[89]. كان ذلك أقل مما ينبغي بعد أكثر مما ينبغي من الوقت.

فاز شارون بأكثرية مريحة بنسبة 62 بالمائة من الأصوات، ساعده على ذلك أدنى مستوى لمشاركة العرب في الانتخابات في تاريخ إسرائيل، التي تبلغ حوالي 18 بالمائة. (وكان ن المفترض أن تأتي نسبة كبيرة من تلك الأصوات العربية بشكل رئيسي من الجماعة الدرزية). وقد دلت الأرقام التي أوردتها مجموعة اللوبي العربي «المساواة» على أن 10 من أصل أكثر من 13000 من المقترعين في بلدة ساخنين أدلوا بأصواتهم؛ وفي أم الفحم كان العدد 350 من أصل 18000 من المقترعين؛ وفي كفر كانا بلغ العدد 100 من أصل 8000 مقترع[90].

كانت مقاطعة الانتخابات إشارة إلى شدة نقمة الأقلية على معاملتها من قبل الشرطة، لا سيما وأن المقاطعة كان يعارضها بشدة زعماء العالم العربي، الذين كانوا يفضلون ولاية ثانية لباراك في رئاسة الوزراء. وثمة إشارة أخرى إلى عدم معقولية نظرية «الجبهة الثانية» حيث تجاهل المقترعون العرب المناشدات الصادرة عن الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات بأن يصوتوا لباراك.

أوجز حسن أصلح، الذي قتلت الشرطة ابنه البالغ 17 سنة من العمر واسمه أصيل، وهو من نشطاء السلام، في 2 أكتوبر في بلدة عرابه، أوجز الموقف العام للأقلية العربية بقوله لوسائل الإعلام العبرية: «إننا نرى أن سياسات كافة الأحزاب الصهيونية هي ذاتها. قد يكون هناك بعض الاختلافات من حيث التكتيك أو الوسائل، لكنها كلها تعاملنا وكأننا أعداء»[91]. ولم يكن يلقي الكلام على عواهنه. فقد كانت عبارة «عملية العدو» مطبوعة على غلاف التقرير عن سبب موت ابنه الذي تلقاه من المستشفى[92].

كان أصلح قد أصبح الناطق المفوه باسم العائلات الثكلى. ففي اجتماع في منزله جرى بعيد الانتخابات، قادني إلى كرم الزيتون خارج البلدة حيث مات ابنه. هناك كان كفن أسود باهت من القماش يتدلى من شجرة حيث تم إطلاق النار عليه من الخلف وعن قرب من قبل أحد رجال الشرطة. وقال: «لا أشك في أن ذلك كان إعداماً. ولم تسفر الشهادات التي تم الإدلاء بها أمام لجنة أور عن أي شيء لإزالة هذا الانطباع».